

معاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة ودولة الإمارات تحتفلان بعقد من الشراكة في حماية الأنواع محلياً وعالمياً

أبوظبي، 16 ديسمبر 2019: نظمت هيئة البيئة - أبوظبي اليوم فعالية للاحتفال بمرور 10 سنوات من الشراكة بين معاهدة الأنواع المهاجرة ودولة الإمارات العربية المتحدة في مجال المحافظة على الأنواع المهاجرة، تحققت خلالها العديد من الإنجازات محلياً وعالمياً. وأقيمت الفعالية، بمقر الهيئة بأبوظبي، بحضور معالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي، وزير التغير المناخي والبيئة، وسعادة الدكتورة شيخة سالم الظاهري، الأمين العام لهيئة البيئة - أبوظبي وليلى جلوكا، مدير مكتب معاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة - أبوظبي. ويأتي هذا الاحتفال في ذكرى إنشاء مكتب سكرتارية معاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة في أبوظبي، الذي تستضيفه هيئة البيئة بالنيابة عن حكومة إمارة أبوظبي منذ أكتوبر 2009، ويعمل كمركز إقليمي وحيد للمعاهدة خارج مقرها الرئيسي في بون بألمانيا.

ويقوم مكتب المعاهدة في أبوظبي بإدارة مكتبين للسكرتارية، لتنسيق عملية تنفيذ مذكرة التفاهم بشأن إدارة أبقار البحر والمحافظة عليها، ومذكرة تفاهم بشأن المحافظة على الطيور الجارحة المهاجرة في أفريقيا وأوروبا وآسيا. ومنذ إنشائه قاد المكتب بنجاح عدداً من المبادرات لحماية أبقار البحر والطيور المهاجرة من الطيور الجارحة وغيرها من الأنواع المهاجرة المهددة بالانقراض، حيث يتضمن نطاق عمل المكتب تطوير أدوات علمية محددة لدراسة الحيوانات المهددة بالانقراض بشكل أفضل، ودعم المبادرات الوطنية في الدول النامية، وتيسير اعتماد سياسات استراتيجية لحماية الأنواع في المنتديات الدولية رفيعة المستوى.

وأثنى معالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي وزير التغير المناخي والبيئة، خلال الكلمة التي القاها بمناسبة الاحتفال بمرور عشر سنوات على استضافة المكتب الإقليمي لاتفاقية الأنواع المهاجرة على الجهود المبذولة في الحفاظ على التنوع البيولوجي في دولة الإمارات، مؤكداً أن حماية الحياة البرية والحفاظ على تنوعها من القضايا ذات الأولوية التي حظيت بالاهتمام في الدولة، إذ شكلت الحجر الأساسي في مجال الحفاظ على البيئة وتنميتها.

وأضاف أن الدولة، نظراً لموقعها الجغرافي الممتاز، تمثل ملجأً لمئات الأنواع من الطيور المهاجرة والأنواع البرية والبحرية، التي تغد إلى الدولة سنوياً، مستفيدة في ذلك من دفء المناخ وتوفر الغذاء على طول مسار الهجرة أو في أماكن الراحة والتكاثر، إذ تضم دولة الإمارات مجموعة هامة من الجزر والمناطق المحمية والتي تمثل موائل هامة للطيور المهاجرة، تشتمل على ثماني محميات تمّ تسجيلها ضمن القائمة الدولية للأراضي الرطبة ذات الأهمية العالمية التابعة لاتفاقية (رامسار). وتمّ إنشاء هذه المحميات في إطار تخفيف الضغوط التي تتعرض لها الطيور المهاجرة وتوفير أقصى درجات الحماية في سبيل المحافظة على التنوع البيولوجي في الدولة وتعزيز الاستدامة البيئية بما ينسجم مع أهداف الخطة الاستراتيجية العالمية لطيور المهاجرة 2015-2023، وتحقيقاً لرؤية الإمارات 2021.

كما أكد معاليه على أن دولة الإمارات تعتبر من المسارات الهامة لهجرة الطيور وتكاثرها حيث يبلغ عدد أنواع الطيور التي تم رصدها في الدولة حوالي 443 نوع، منها حوالي 240 مستوطن و135 نوع تمّ تسجيل تواجدها مرات قليلة. بالإضافة إلى وجود 3000 نوع من أبقار البحر في الإمارات والتي تعتبر ثاني دولة بعد استراليا تحتضن أكبر عدد من الأنواع، مما يجعل من إمارة أبوظبي موقعاً مهماً للحفاظ على أبقار البحر.

وقال الدكتور الزيودي أن الدولة انضمت لعدة اتفاقيات وذلك استكمالاً لجهود الدولة للحفاظ على الحياة الفطرية، منها اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض (السايتس) واتفاقية التنوع البيولوجي، ثم تلا ذلك التوقيع على أربعة مذكرات تفاهم للأنواع المهاجرة وهي: مذكرة التفاهم في شأن السلاحف البحرية، ومذكرة التفاهم في شأن أبقار البحر (الأطوم)، ومذكرة التفاهم في شأن الطيور الجارحة ومذكرة التفاهم بشأن الحفاظ على أسماك القرش. كما انضمت الدولة مؤخراً الى اتفاقية الأنواع المهاجرة إدراكاً منها بحجم التهديدات التي تتعرض لها تلك الأنواع المهاجرة التي تشكل الدولة نطاقاً جغرافياً لانتشارها.

وقالت سعادة الدكتورة شيخة سالم الظاهري، الأمين العام لهيئة البيئة - أبوظبي: "لطالما اعتبرت الإمارات الحفاظ على الأنواع جزءاً مهماً من استراتيجيتها لحماية تراثها الطبيعي وإرثها الثقافي. ويعتبر تعزيز شراكتنا مع معاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة خطوة هامة في دعم الجهود التي تبذلها دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال حماية البيئة والمحافظة على الأنواع، والتي وضع أسسها المغفور له، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، مؤسس دولة الإمارات."

وأكدت الدكتورة الظاهري: "أن التعاون مع معاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة أتاح الفرصة لأبوظبي ودولة الإمارات العربية المتحدة للتأكيد على التزامها بالحفاظ على البيئة على مستوى العالم، والمشاركة بنجاح مع الدول الأخرى في حماية الأنواع في إطار معاهدة متعددة الأطراف تابعة للأمم المتحدة."

وتشمل بعض الإنجازات التي حققها مكتب سكرتارية معاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة في أبوظبي:

- تطوير حزمة أدوات بحثية لاستخدامها في دراسات أبقار البحر والأعشاب البحرية، تم تطويرها بالاشتراك مع هيئة البيئة - أبوظبي وعدد من الخبراء الدوليين. تم إطلاق الحزمة في مارس 2017، ومنذ ذلك الحين استخدمها الباحثون ومديرو المحافظة على الأنواع في أكثر من 100 دولة حول العالم.

- تطوير استبيان موحد في عام 2012، والذي حدد الضغوط على المصايد والمناطق الساخنة الجديدة المحتملة في 18 دولة على الأقل، وقد غطت معظم مناطق الموائل التي تحتضن أبقار البحر. ومع الحصول على ما يقرب من 8000 مشاركة، تم إنشاء قاعدة بيانات تعتبر من الأكثر شمولية في العالم.

- إطلاق مشروع رائد للمحافظة على أبقار البحر والأعشاب البحرية بقيمة 6 مليون دولار أمريكي، بدعم من مرفق البيئة العالمية. وساهم المشروع ببناء القدرات لمشروعات الحفاظ المجتمعية في ثماني دول تقع في نطاق انتشار أبقار البحر وهي: إندونيسيا، مدغشقر، ماليزيا، موزمبيق، جزر سليمان، سريلانكا، تيمور الشرقية، وفانواتو. وشارك في هذا المشروع الآلاف من الأشخاص من خلال 43 مشروعًا مختلفًا للحفاظ على الأنواع.

- إعداد خطة العمل العالمية للحفاظ على الصقر الحر، والتي سلطت الضوء على أولويات الحفاظ عبر نطاق انتشار هذا النوع واقتراح إطار إدارة واضح للاستخدام المستدام.

- وضع خطة عمل للحفاظ على أنواع متعددة من النسور الأفريقية الأورو-آسيوية، والتي تعتبر خارطة طريق دولية لاستعادة والحفاظ على 15 نوعًا من النسور الإفريقية الأورو-آسيوية المهاجرة.

- دعم إجراءات الحفاظ العملية على أرض الواقع لأنواع محددة مثل النسر المصري وصقر عمورية.

وقال ليل جلوكا، مدير مكتب معاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة - أبوظبي "على مدى العقد الماضي، حققنا الكثير من الإنجازات في المحافظة على أبقار البحر، والطيور الجارحة، والأنواع المهاجرة الأخرى، بدعم من المجتمعات البشرية التي تشاركها وتعتمد عليها. ويعد الدعم السخي والمتواصل لهيئة البيئة - أبوظبي التي



تستضيف المكتب نيابة عن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة إحدى الطرق العديدة التي أثبتت بها دولة الإمارات التزامها بجهود الحفاظ على الأنواع المهاجرة على مر السنين، وتمثل شراكة معاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة وهيئة البيئة - أبوظبي حجر الزاوية في كل ما تم تحقيقه إلى الآن".

وقد تم تسليط الضوء على الإنجازات التي حققتها الشراكة بين معاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة وهيئة البيئة - أبوظبي في موقع إلكتروني خاص يمكن الوصول إليه من خلال الرابط التالي،
<https://www.cms.int/en/page/working-together-migratory-species-celebrating-10-year-partnership>

وتعتبر أبقار البحر من الثدييات البحرية كبيرة الحجم وبطيئة الحركة، التي تتغذى على الأعشاب البحرية، وتوفر المياه الضحلة الهادئة على طول ساحل أبوظبي البيئة المثالية لها، وهي تعتبر موطناً لحوالي 3000 بقرة بحر، تمثل ثاني أكبر تجمع لأبقار البحر في العالم، والتي يتم مشاركتها مع ثلاث دول خليجية أخرى. وفقاً للقائمة الحمراء للأنواع المهددة بالانقراض التابعة للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة تعتبر أبقار البحر مهددة بالانقراض، حيث انخفضت أعدادها بنسبة 30% في السنوات الستين الماضية.

في حين تعد الطيور الجارحة، وخاصة بعض أنواع الصقور، مهمة للغاية بالنسبة للإمارات العربية المتحدة، ليس فقط من حيث قيمتها في مجال المحافظة على الأنواع، ولكن أيضاً بسبب دورها الهام في المحافظة على رياضة الصيد بالصقور التقليدية. إلا أن العديد من أنواع الطيور الجارحة تتعرض لضغوط متزايدة مع تعرض العديد منهم للانقراض نتيجة التهديدات البشرية.

- أنتهى -

ملاحظات للمحررين :

تعمل معاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية CMS تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة وهي معاهدة التنوع البيولوجي الوحيدة على نطاق العالم، التي تهدف الى حماية مجموعة كبيرة من الحيوانات الفطرية البرية والبحرية والطيور المهاجرة وموائلها ومسارات هجرتها. وتقوم الأطراف الموقعة على معاهدة الأنواع المهاجرة بالعمل بشكل فردي وتعاوني لضمان الحفاظ على بيئة مواتية للأنواع المهاجرة عبر نطاق انتشارها. وفي الوقت الراهن يبلغ عدد الدول الموقعة كأطراف في هذه الاتفاقية 130 بلداً. ويقع المقر الرئيسي للأمانة العامة لاتفاقية الأنواع المهاجرة في بون، ألمانيا، www.cms.int.



يقوم مكتب برنامج الأمم المتحدة للبيئة / معاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة - أبوظبي هو أكبر مكتب تمثلي لمعاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية خارج مقر السكرتارية. وتستضيف هيئة البيئة - أبوظبي المكتب نيابة عن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة منذ عام 2009. ويقوم المكتب بالإشراف على تنفيذ اتفاقيتين هما: مذكرة التفاهم حول أبقار البحر وموائلها على امتداد مواقع انتشارها ومذكرة التفاهم حول الطيور الجارحة المهاجرة في منطقة أفريقيا والمنطقة الأوربية الآسيوية. كما يختص المكتب بمعالجة التهديدات المشتركة المتعلقة بالأنواع المهاجرة ذات الأهمية الإقليمية بما في ذلك الطيور والثدييات البحرية والسلاحف البحرية.

هيئة البيئة - أبوظبي: تلتزم هيئة البيئة - أبوظبي، التي تأسست في عام 1996، بحماية وتعزيز جودة الهواء، والمياه الجوفية بالإضافة إلى حماية التنوع البيولوجي في النظم البيئية الصحراوية والبحرية في إمارة أبوظبي. ومن خلال الشراكة مع جهات حكومية أخرى، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات البيئية العالمية، تعمل الهيئة على تبني أفضل الممارسات العالمية، وتشجيع الابتكار والعمل الجاد لاتخاذ تدابير، وسياسات فعالة. كما تسعى الهيئة لتعزيز الوعي البيئي، والتنمية المستدامة، وضمان استمرار إدراج القضايا البيئية ضمن أهم الأولويات في الأجندة الوطنية www.ead.ae.

لمزيد من المعلومات يمكن الاتصال بـ:

بالمكتب الإعلامي لهيئة البيئة - أبوظبي:

هاتف مباشر: +971 2-6934637

هاتف متحرك: +971 50-4425096

فاكس: +971 2-4463339

البريد الإلكتروني: pressoffice@ead.ae

الموقع الإلكتروني: www.ead.ae